

خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية: دراسة في مقتضيات النظام النحوي ومطالب الاستعمال اللغوي

د/ كمال قادري

قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة سطيف

Résumé :

L'importance du genre ou du Sexe revêt un intérêt absolu dans les composants interdépendant concernant tout contexte donne. Vu son influence directe sur l'harmonie et la cohérence grammaticale de ces composants cette question paraît souvent être en relation avec le vocabulaire des mots. Cependant elle fait appartenance profonde avec la grammaire. et si l'accord du genre est une nécessité grammaticale dans la proposition le des accord aurait aussi un impact d'une autre importance provenant de l'utilisation fonctionnelle de la langue.

ملخص:

يمثل النوع أو الجنس أحد أهم مقومات النظام النحوي في اللغة العربية بما له من تأثير كبير في تحقيق الانسجام والترابط بين العناصر النحوية المتلازمة في التركيب وذلك من خلال عدد من السمات اللغوية والنحوية التي تشكل مظاهر التوافق بينها. ورغم ما يبدو عليه من الاتصال بمفردات الأشياء إلا أن قيمته الحقيقية تبرز بشكل أساسي في البنى النحوية للجملة. وبالنظر إلى التعارض الذي يقع-غالبا- في الكلام بين مقتضيات النظام النحوي وبين مطالب الاستعمال اللغوي، مما يؤدي إلى حدوث المخالفة بين هذه العناصر في التعبير عن النوع، ولكن دون الإخلال بصوابط النظام النحوي، فإن عبقرية اللغة العربية تنبثق من خصائصها التعبيرية المتمسمة بقدر كبير من السلاسة والمرونة في صياغة أبنيتها النحوية.

تمهيد:

فمصطلحا: النوع والجنس يتداخل مفهومهما في الاستعمال لدى اللغويين والنحاة العرب لتقارب دلاليتهما. جاء في (المعجم الوسيط): الجنس معناه الأصل والنوع. وهو في اصطلاح المنطقيين أعم من النوع. فالحيوان جنس، والإنسان نوع. وفي النوع البشري جنس الذكر يقابله جنس الأنثى. وجاء في (روح المعاني) للألوسي أن معنى (بني آدم): آدم وأولاده؛ فكأنه صار اسماً للنوع كالإنسان والبشر. أما عند اللغويين الغربيين فلفظ (جنس) يقابله (sexe) ولفظ (نوع) يقابله (genre) ولم يذكر (معجم اللسانيات Larousse) لفظ (الجنس). بينما عرّف (النوع) بأنه عبارة عن مقولة نحوية تقوم على تصنيف الأسماء إلى مذكر ومؤنث ومحايّد وفقاً لمجموعة، الخصائص الشكلية التي تعد بمثابة قرائن نحوية للمطابقة في الصيغة أو الفعل. (1)

فالكلمة- باعتبارها رمزا لغويا- يربطها بالواقع اللغوي المادي أو المعنوي الذي تشير إليه أمران: أحدهما عرفي اجتماعي، من ناحية الدلالة (المعنى). والثاني اعتباطي عشوائي من ناحية الصوت (المبنى). وهو ما يسميه دي سوسير (Desaussure) باعتباطية الإشارة وعرفية العلاقة بين الدال والمدلول. ومع أن اللغة من الناحية الموضوعية هي تعبير عن الواقع إلا أنها لا تمثل انعكاسا مباشرا له. وهو ما يفسر أو يبرر اختلاف اللغات البشرية ذلك بأن العرف الاجتماعي هو رؤية للأشياء بطريقة ما من الطرق. والمعنى هو حصيلة استخدام الكلمة في بيئة لغوية معيّنة وليست له- غالباً- علاقة طبيعية مع الصوت اللغوي للكلمة. (2)

وتعد مسألة النوع أولى المظاهر التي لفتت نظر الإنسان. (3) فكان من السهل عليه تمييز الذكر من الأنثى في المخلوقات الحية ، وانعكس أثر ذلك على لغته. ومن ذلك أن العربية اعتمدت شكلين في التفريق بينهما. أولهما: الوضع، وثانيهما: الزيادة.

أولاً: الوضع: وهو أن تدل الكلمة على جنس المسمى، من ذكر وأنثى، في أصل وضعها؛ نحو كلمة: أب للمذكر وأم للمؤنث، وولد للمذكر، وبنت للمؤنث. ولا تختلف اللغات - عادة - من جهة المبدأ في إطلاق لفظ المذكر على جنس الذكر بالطبع، ولفظ المؤنث على جنس الأنثى لسهولة التعرف إليهما بالمعانية. أما الأشياء التي لا أعضاء تذكر أو تأنيث لها، من الجوامد والمعاني فالأمر يكون فيها قائماً على اعتبار المجاز؛ لأن تمييزها لا يستند إلى قرائن حسية أو عقلية، بل مرجعه إلى العرف الاجتماعي من الاعتقادات والتصورات الاجتماعية. فالعرب يؤنثون الشمس ويذكرون القمر. وهما عند الفرنسيين مثلاً خلاف ذلك على اعتبار أداة التعريف التي تدخل عليهما Le Soleil و La Lune. وفيما تعتمد العربية وأخواتها الساميات على التقسيم الثنائي للنوع، من مذكر ومؤنث حقيقياً كان أو مجازياً (4) فإن الفرنسية وغيرها من اللغات الهندية الأوربية تجعل من المجاز قسيماً ثالثاً للنوعين يسمى بالمحايد. غير أنه يؤول بأداة التعريف إلى أحد النوعين: La Pluie Le Vent. مما يعني بأن التقسيم ثنائي لديهم أيضاً في الأساس.

ثانياً: الزيادة: وهي تمثل في بنى الكلمات إحدى أهم الوسائل التي تلجأ إليها اللغات لإحداث الفروق بين الألفاظ في الدلالة على المعاني المختلفة واختصار الجهد في وضع الأسماء. وذلك كزيادة اللاحقة (esse) في الفرنسية إلى المذكر (Maitre معلم) للحصول على المؤنث (Maitresse معلمة) وتتميز العربية في ذلك بزيادة أحد الحرفين: **التاء** و**الألف**. قال ابن مالك :

علامة التأنيث تاءٌ أو ألفٌ وفي أسامٍ قدّروا التاءَ كالكثفِ

فزيادة التاء تكون على شكلين. **أحدهما:** التاء الساكنة، وتختص بالفعل الماضي ك: قامت وقعدت. **وثانيهما:** التاء المتحركة، وتختص بالأسماء والصفات، ك: قائم وقائمة وقاعد وقاعدة. وزيادة الألف وتكون على شكلين أيضاً. **أحدهما:** الألف المقصورة ك: صغرى

وكبرى. وثانيهما: الألف الممدودة، ك: حمراء وصفراء.

مفهوم النوع وأهميته بين السمات التركيبية: لقد أولى اللغويون والنحاة في تراثنا العربي موضوع المذكر والمؤنث أهمية كبيرة وخصّوه بعناية فائقة. ولم يكن ذلك انشغالا منهم بمسألة النوع في مستوى المفردات فحسب، من الناحية الموضوعية بل كان الهدف منه العناية بالتركيب، والاهتمام بمظاهره وخصائصه النحوية. ومن بينها مراعاة عنصر المطابقة في الجنس بين عناصر الكلام. فالغاية إذا كانت نحوية في أساسها، إلا أن الطريق إليها كان معجميا، بحيث شكّل عملهم هذا مرجعية لغوية لكثير من كتاب العربية ومتعلميها. ذكر أبو بكر بن الأنباري أنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا، وتتفق العربية في ذلك مع غيرها من اللغات؛ حيث يذكر فندريس أنه ليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس. فإذا ما تجاوز تكرارها تعذّر فهم الكلام. (5)

ومع أن النحاة كانوا يدركون أساسا جوهر الموضوع وطبيعته اللغوية باعتباره مسألة سماعية في بعض الأحيان- إن لم يكن في أكثرها- وقياسية في بعضها الآخر؛ فإن ذلك لم يثن عزمهم عن بذل الجهد في سبيل استكشاف واستنباط القرائن اللغوية المميزة للجنسين، لجعلها ضوابط قياسية في التعميد النحوي. لكن طبيعة اللغة التي لا تعتمد الصلة العقلية بين اللفظ والمعنى غالبا جعل مطلبهم عسيرا وحال دون تحقيق ذلك. وأدركوا أن الموضوع يتجاوز الحدود المنطقية في رسم الأحكام النحوية. وهو ما عبّر عنه ابن التستري بوضوح حين قال: "إنه لا يتوصل إلى علم المذكر والمؤنث إلا بالسماع دون القياس؛ وإنما يؤخذ من أفواه العرب، ويؤدى كما حفظ." (6) والقياس هنا من الناحية الموضوعية وظيفية النحوي، والسماع وظيفية اللغوي.

فلقد كانت جهود النحاة في مسألة النوع تتجاذبها قضيتان أساسيتان. أولاهما تتعلق بطبيعة الكلمة التي لا يجري فيها التذكير والتأنيث على قياس مطرد، في مستوى المفردات، فلم يتمكنوا من حصر قرائنها وتحديد ضوابطها إلا في حدود نسبية تترجّح بين

صفة الاطراد والكثرة والقلة.ويدل على ذلك كثرة التأليف في هذا الموضوع معجمياً، من جهة، وكثرة التفريعات والاستثناءات على القاعدة نحوياً، من جهة ثانية.

وربما نتج ذلك عن إحساس لدى اللغويين والنحاة باستحالة حصر جوانب المسألة وتحديد معالمها. فاضطروا إلى التوسع في الرواية والتضييق على القاعدة النحوية القياسية بتعدد الوجوه وكثرة الجوازات، معتمدين في ذلك على سعة النصوص اللغوية وتنوعها وتعددتها. ومن هنا تبرز القضية الثانية، وهي مطالب المنهج النحوي المستندة إلى فكرة المعيارية اللغوية التي تعني التثبيت بالأنماط الكلامية الثابتة والمنقولة عن العرب ولزوم احتذائها. فانبثقت عن ذلك معيارية الأحكام النحوية متأثرة بالقوانين المنطقية ويأتي في مقدمتها محاولة النحاة تحديد قرائن النوع وأقيسته بما لها من أثر كبير فيما يقتضيه بناء الجملة ونظمها من توافق وانسجام بين عناصر التركيب المتلازمة منها خاصة؛ نحو: الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والتوابع ومنبوعاتها- باستثناء العطف- والضمير العائد ومرجعه، والحال وصاحبه والعدد والمعدود. وستتناول هنا نموذج:

الفعل والفاعل: تتعلق مسألة النوع في الجملة الفعلية بجنس الفاعل من ناحية وبالقرائن اللغوية التي تتصل بالفعل من ناحية أخرى للتعبير عن موافقته له في التذكير والتأنيث. ومع أن الوضع في اللغة هو أحد أبرز وسائل التمييز بين الجنسين، إذ يشترك فيه المذكر والمؤنث إلا أن النحاة- كعادتهم- في التأصيل لمسائل اللغة والنحو، يكادون يجعلون منه مظهراً ثانوياً؛ لما نصّوا عليه من أصالة التذكير وفرعية التأنيث استناداً إلى عدد من القرائن اللغوية والمنطقية. كقول سيبويه بأن الأشياء كلها أصلها التذكير. وكذلك استناداً إلى مظهر الزيادة. فالأصل في الاسم أن يكون مذكراً مستغنياً عن علامة تدل على جنسه أما المؤنث فهو فرع عنه مفتقر إلى علامة تدل عليه.

أما الفعل فإنه على التذكير أصالة فحسب، من ناحية الوضع. ولا يعبر فيه عن التأنيث إلا بالزيادة مراعاة لتأنيث الفاعل. (7) وتطابقهما في النوع يعد قرينة أساسية على ترابطهما وانسجامهما نحوياً ضمن علاقة الإسناد؛ لأن الفعل عبارة عن حدث منعكس عن الفاعل من الناحية العملية على جهة القيام به أو الوقوع منه. وهو موضوع للدلالة على

نسبة الحدث إلى فاعله أو مفعوله. ويقتضي ذلك منه أن يحمل سمته النوعية للتعبير عن ارتباطه به لفظاً ومعنى. وتخضع هذه المسألة-أساساً-لجملة من الاعتبارات اللغوية يعود بعضها إلى الخصائص التصريفية والنحوية والدلالية للعنصرين وبعضها الآخر يعود إلى واقع الاستعمال. ويأتي على رأس ذلك كله تنوع الفعل في العربية وتقدمه في الرتبة على الفاعل أصالة. (8)

ويمكن تبين مجال تطابق النوع بين الفعل والفاعل من استقراء الجدول التصريفي للفعل الماضي والمضارع والأمر مع ضمائر الرفع. فهو يخضع أساساً لجهات الكلام من تكلم وخطاب وغياب، والتي تحدد بطبيعتها سياق التركيب الفعلي؛ بحيث يتجه الفعل في أغلب حالات تصريفه إلى التعلق إسنادياً بضمير الفاعل المتصل البارز أو المقدر. وهو في اللغة كناية عن الاسم الظاهر، وبديل عنه في الذكر؛ لأنه أيسر في اللفظ وأدعى للخفة والاختصار. ومع أن ضمير المتكلم، من جهة المقام، هو أقرب إلى المخاطب لاجتماعهما في صيغة واحدة، هي الحضور، فإن صيغة التكلم من جهة المقال ربما كانت أحوج إلى مرجعية سياقية حالية أو مقالية تبين عن جنس الضمير، كأن يكون معهوداً لدى السامع أو مذكوراً مقدماً ليتضح معناه. أما المخاطب فجنسه متعين-غالباً-من الفروق بين ضمائره. بينما تتميز صيغة الغائب من صيغتي التكلم والخطاب بخاصيتين اثنتين. إحداهما اعتماد علاقة الإسناد على قرينة الفرق بين الجنسين، بالتجرد وزيادة التاء في الماضي. كما أن حروف المضارعة أيضاً تعد علامات فارقة بين النوعين في السياق. أما الاعتبار الثاني-وهو الأهم- فورود الفاعل في هذه صيغة الغائب، إما ضميراً بارزاً أو مقدرًا، وإما اسماً ظاهراً. وهو ما تفتقر إليه الصيغتان الأخريان (التكلم والخطاب).

فالمطابقة إذاً ليست هدفاً لذاتها بل هي قرينة على انسجام وتوافق طرفي الإسناد وترابطهما أيضاً. ولكون الفاعل طرفاً معبراً-غالباً-بطبيعته عن النوع فإن مقتضى المطابقة يتعلق بالمبنى التصريفي للفعل من خلال ما يتوفر عليه من قرائن المبنى أو المعنى في موازاة ذلك. وقد انحصر المجال الموضوعي لتطابقهما في صيغة الغائب من الفعلين الماضي والمضارع، على نحو ما ذكرنا.

ومع أن التصور المنطقي للمسألة يدعو إلى الاعتقاد بأن ما يسمى بالنوع في النحو ينبغي له أن يكون مساوياً لما يسمى بالجنس في الطبيعة من مذكر ومؤنث فإن ذلك لا يتحقق باطراد بين الجنس اللغوي والجنس الطبيعي وإنما بشكل جزئي؛ لأن واقع اللغة يشير إلى عدم وجوب الربط بين المستويين في بعض الأحيان بسبب عدم التوافق الشكلي الذي يحصل بين طرفي الإسناد لاعتبارات مختلفة. وهو ما يفسر بالعدول عن الأصل. وقد وجد النحاة أنفسهم بسبب استقراءهم الناقص أمام عدد هائل من أمثلة المخالفة. مما يقتضي فهم طبيعتها وبيان خصائصها، وتقرير أحكامها أيضاً ضمن ما يعرف بقواعد التوجيه؛ أي القواعد الفرعية المرتبطة بتوجيه الكلام عند التأويل.

وقد أدى ذلك إلى اتجاه اهتمام النحاة إلى أمثلة المخالفة أكثر من اتجاهه إلى أمثلة المطابقة؛ لأن ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته. أما ما خالف الأصل فقد سعوا جاهدين بأقيستهم وعللهم لرده إلى الأصل، ملتجئين فيه جهة المطابقة ظاهراً أو تقديراً ولم يقع في نيتهم إنكار ما جاء مخالفاً لبابه، بل نصوا على لزوم اتباعه إذا ورد السمع بشيء منه. كما ذكر الفارسي إمام القياس.

ومن ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء. قال: "سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: أليس بصحيفة؟" وما نقله ابن قتيبة عن الخليل من أن أعرابياً أنشده:

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريء من قبائلها العشرِ

قال: فجعلتُ أعجبُ من قوله: عشرُ أبطنٍ، حين أنت؛ لأنه عنى القبيلة. فلما رأى

عجبي من ذلك قال: أليس هكذا قول الآخر؛ أي: عمر بن أبي ربيعة (9):

فكانَ مجنِّي دون ما كنتُ أتقي ثلاثُ شُحوصٍ كاعيانٍ ومُعصيرُ

فسؤال أبي عمرو للأعرابي، وتعجب الخليل من قول الآخر، ينطويان على استفهام مشوب بالإنكار الناتج عن تصور أصل القاعدة؛ أي مقتضى المطابقة الشكلية القائمة أساساً على العلاقة المنطقية بين الفعل والفاعل، في حين ورد الفعل مخالفاً في النوع لفظاً للفاعل، في قول الأعرابيين.

ومع أن الكلام هنا يقوم على المخالفة ظاهراً إلا أنه يؤول إلى المطابقة تقديراً. إذ طرفاً الإسناد متطابقان في مستوى المعنى وإن اختلفا في مستوى المبنى للعلّة التي ذكرها الأعرابيين، وهو ما يدل على إدراك العرب لخصائص كلامها؛ لأن التفسير والتعليل في فهم أسرار اللغة إنما يصدران-عادة-عن اللغويين والنحاة إلا أن التعليل هنا جاء من الأعرابيين، أي المتكلم نفسه. وفي هذا دلالة على صحة ما ذهب إليه الخليل في قوله: "إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها عليه" (25) وهي توافق المعنى على جهة الترادف بين كلمتي: الكتاب والصحيفة والبطن والقبيلة، والشخص والنفس. وقد فسّر النحاة بالحمل على المعنى في كلام العرب وهو أكثر من أن يحصى. (10) ومن ذلك قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أَيُّهَا الرَّكِيبُ الْمُزْجِي مَطَيِّتَهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ ؟

فالمعنى أو المرادف لكلمة الصوت هو الصيحة أو الاستغاثة لمناسبة الإشارة: هذه. ولئن كانت معيارية أبي عمرو والخليل المنهجية قد حملتهما على اعتقاد المخالفة هنا بين طرفي الإسناد فإن ملكة الأعرابيين اللسانية قد قادتهما إلى اعتقاد المطابقة. وعلى أساس من هذا ينبغي لنا اعتماد مستويي المعنى والمبنى في إدراك حدود معيار الصواب والخطأ في مطابقة أصل القاعدة أو مخالفتها. ومن ثم تفسير أو تحليل مظاهر المطابقة والمخالفة على تنوعها وتعديدها في اللغة. وقد صنفها النحاة بين الوجوب والجواز بالنظر إلى خصائص الفعل والفاعل اللغوية، ولتعلق مسألة النوع في الفعل بالفاعل فإن لاختلاف أبنية الفاعل وأشكاله بين كونه اسماً صريحاً أو مؤولاً، وبين كونه ضميراً ظاهراً أو مقدرًا، كما ذكرنا قيمة أساسية في تحديد مقتضى المطابقة وعدمها بين العنصرين.

فخاصية التعبير عن النوع في الفعل نحوية أساساً على اعتبار التركيب. أما خاصية الفاعل فهي تصريفية؛ لأنها تعود إلى دلالة مبنى الكلمة (الاسم) على النوع وضعاً أو زيادةً حقيقةً أو مجازاً. وذلك باعتباره المؤثر الحقيقي في المعادلة النحوية من خلال خصائصه البنوية المتميزة بالتنوع والاختلاف. وقد أشرنا إلى تعلق مسألة المطابقة في الفعلين الماضي والمضارع بصيغة الغائب، وهو ما يوضحه أيضاً حمل النحاة جل المخالفات على

المعنى. والحمل على المعنى واسع جداً في هذه اللغة، يسلك فيه المتكلم طريق العدول، من الناحية اللفظية استناداً إلى قرائن المعنى. كالذي في قول زياد الأعجم:

إنَّ السَّماحةَ والمروءةَ ضُمَّنا قِيراً بَمروءَ على الطَّرِيقِ الواضح

فالأصل أن تلحق الفعل (ضُمَّنا) علامة التأنيث مطابقة لضمير الفاعل العائد على اللفظين المذكورين مقدماً (السماحة والمروءة) إلا أنه خولف به الأصل لإرادة معنى لفظين آخرين مرادفين لهما؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم. وتجرّد الفعل هنا أدى إلى تصوّر معنى التذكير في الفاعل، مما حمل النحاة على تأويل المؤنث بالمذكر لتحقيق الانسجام الشكلي بين طرفي الإسناد. كما أن استعمال العائد تخضع لتتوّع دلالات مرجعه بين التأنيث والتذكير. مما يجعل من اعتبارات الحمل على اللفظ أحياناً وعلى المعنى أحياناً أخرى مسألة جوهرية في الحكم على خصائص التعبير به استناداً إلى معاني الألفاظ المعجمية، من باب الترادف والاشتراك والتضاد في اللغة العربية.

ومثل هذا الإجراء التأويلي ليس تعسفياً؛ لأنه نابع في الحقيقة من قناعة النحاة بأن ذلك إنما يقع في ذهن المتكلم كما يقع في ذهن المخاطب استناداً إلى العلاقة اللسانية التي تجمعهما. وهو ما عبّر عنه ابن جني بأنهم قد أحسّوا ما أحسّسنا وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده. فهو ليس مما يقدر وهماً، ولأن ما كان في النية، كما قال ابن هشام، فهو كالثابت المنطوق به. (11)

واستناداً إلى نسبية القياس على القرائن التي حاول النحاة جعلها ضوابط في مسألة التعبير عن النوع، وإقرارهم بعدم اطرادها في اللغة خاصة فيما كان النوع فيه بالوضع (باللفظ). حيث يتم الاعتماد على السماع والرواية باعتبارهما قرينة اجتماعية كبرى، فإن هذه الخصائص تجعل من ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل تأخذ أبعاداً نحوية قد لا تتسجم مع أصل القاعدة في بعض الأحيان إن لم يكن في أكثرها كما قال سيبويه. وعلى هذا الأساس فإن ما سمّاه النحاة بحالات جواز مخالفة الأصل، لا تشكل لديهم، خروجاً على المستوى الصوابي للغة، ولا تعد خطأً من الوجهة المعيارية بل تمّ توجيه نصوصها بالاستناد إلى جملة من المسوّغات التي شكلت مرجعية لما عرف بقواعد التوجيه أو

القواعد الفرعية، مقارنةً بحالات الوجوب التي تستند مرجعيتها إلى أصل القاعدة.

بل إن هناك من المخالفة ما هو أصل بذاته كالذي نجده في فعلي المدح والذم (نعم وبئس) من تذكير المؤنث، نحو قوله تعالى: (إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) البقرة: 271 (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) النحل: 30 (فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ) الرعد: 24 (وَبئسَ المَصِيرُ) البقرة: 126 و (وَلَبئسَ العَشِيرُ) الحج: 13. ولم يرد فاعلهما في القرآن الكريم إلا مذكراً.

ومن هنا فإن مخالفة الفعل للفاعل في خاصية التعبير عن النوع لا تشكل انتهاكا للمستوى الصوابي للغة، كما أنها لا تعدّ خروجاً على الأنساق اللغوية الصحيحة وفقاً للنظام النحوي للعربية. فهي تمثل واقعا لغوياً قائماً بحد ذاته من خلال مظاهر تعارض النوع بين العنصرين الإسناديين. وذلك بتذكير المؤنث وتأنيث المذكر. قال ابن جني: "اعلم أن هذا الشرح غور في العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً." (12)

وقد أدرك النحاة أبعاد هذا التعارض القائم بين مطالب التركيب بما تفرضه أصول القواعد من مظاهر الوجوب، وبين مقتضيات السياق، بما تتطلبه تفرعاتها من مظاهر الجواز. فهم مع اعتقادهم بأن مخالفة الأصل إنما تقع للضرورة على يقين بأن ذلك إنما يحصل عند المتكلمين بقرائن ومسوغات. قال سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً." (13) ولذلك كله اتجهت جهودهم في هذا الشأن إلى محاولة استكشاف هذه القرائن والمسوغات، من خلال تفسير وجوهها حيناً وتعليلها أحياناً قصد إثبات صحة الأمثلة، وسلامتها اللغوية. وربما بلغوا بها حد الاستحسان لقناعتهم بصحة قصود المتكلمين وأغراضهم، خاصة إذا تعلق الأمر بنص القرآن الكريم. وسعيهم إلى تثبيت مبدأ صحة القياس عليها. إذ نعثر في كتاب سيبويه على ما يشبه عملية رصد إحصائي لنسب تواتر استعمال مظاهر المخالفة حيث يوردها متدرجة بحسب الاستعمال. فهي في الحيوان قليل وفي الأدميين أقل وفي الموات كثير (14).

وتكشف الفروق التي ذكرها النحاة بالاستقراء بين الحيوان والموات، وبين العاقل وغير العاقل عن مدى التدبّر العميق والفهم الدقيق لخصائص مطابقة النوع كقول الأخفش

"لأن الذي يعقل أشد استحقاقاً للفعل" وفي هذا إشارة ذكية إلى خاصية الفعل الإرادي وغير الإرادي. بحيث يكون الأول أعلق بالفاعل وأشد اتصالاً به، من جهة العاقبة والمسؤولية. فنسبة الكثرة من مظاهر المخالفة إنما تقع في الموات، وهو ما كان التذكير فيه والتأنيث مجازياً. وأكثر اللغة، كما قال ابن جني، جار على المجاز. ونسبة القليل تقع في الحيوان، مما لا يعقل. وأقل نسبة منها تقع في الأدميين؛ لأنهم فضلوا بما لم يفضل به غيرهم، من العقل والعلم. والواقع أن هذه النسب التقديرية تمثل مخططاً بيانياً لمعالم ظاهرة مطابقة النوع بين الفعل والفاعل تمكّنا من تقييم الأحكام التي استنبطها النحاة من الشواهد اللغوية تفسيراً أو تعليلاً. ومع كل ذلك فإن تأثير أصل القاعدة في فروعها يظل قائماً وجلباً، ولذا فإن مظاهر المخالفة تقع غالباً في باب المؤنث. وهي في الشعر كما قال سيبويه أكثر من أن تحصى. وذكر ابن جني "أن تذكير المؤنث واسع جداً لأنه رد فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب." (15) فأقل النسب مخالفة هنا هي أكثرها تجسيدا للمطابقة إذاً بين النسب المذكورة.

ويمكن تلخيص المسألة وفقاً لمظاهر وجوب المطابقة ومظاهر جواز المخالفة في إسناد الفعل إلى المؤنث وإلى المذكر بالجدول التالي:

وجوب المطابقة	إسناد الفعل إلى مؤنث حقيقي (بدون فاصل)	=	=	=
جواز المخالفة	(بفاصل)	=	=	=
وجوب المخالفة	(مفصول بـ: إلا)	=	=	=
جواز المخالفة	(جمع التفسير)	=	=	=
جواز المخالفة	(مجازي)	=	غير	=
وجوب المطابقة	إسناد الفعل إلى: مذكر حقيقي (بدون فاصل)	=	=	=
وجوب المطابقة	(بفاصل)	=	=	=
جواز المخالفة	(جمع تكسير وما وضع للجمع)	=	=	=
وجوب المطابقة	مجازي (باعتبار اللفظ أو دلالة التذكير بالوضع)	=	=	=

ويضاف إلى هذين الجدولين ما يقع من مخالفة في كلا النوعين لاعتبارات أخرى

أوردتها النحاة في ثنايا تحليلهم للشواهد اللغوية، ولم يأت ذكرها في تصنيفهم لمواضع ومظاهر وجوب وجواز المطابقة والمخالفة، كالترادف والإضافة والتأويل.

وكما رأينا فإن المذكر من العاقل أكثر استقراراً في موافقة الأصل، وتجسيد المطابقة من المؤنث الذي لا يكاد يستقر على الأصل لكثرة تعرضه لمظاهر المخالفة بدءاً بالمفرد وانتهاء بالجمع السالم. فسقوط التاء من فعل المؤنث في قول بعض العرب: قال فلانة، حملة الخليل على الاكتفاء بدلالة الاسم عن العلامة. وشبهه سيبويه بما يقع في مسألة العدد من توحيد الفعل مع المثنى والجمع وذكر ابن قتيبة أن العرب يحذفون إذا لم يخافوا لبسا. وقال المبرد: والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه. غير أن هذا التشبيه أو التمثيل القياسي لم يكن ليرسخ القناعة في أذهان النحاة أنفسهم بجلاء الأمر؛ لأنه أميل إلى التعليل والتبرير المنطقي منه إلى اللغوي. ذلك بأن سقوط قرينة العدد من الفعل إنما يعود إلى أصل القاعدة. أما سقوط قرينة النوع منه فيعود إلى فروعها؛ إذ التأنيث - كما قال الأنباري وابن يعيش - لازم فلزمت علامته، والتثنية والجمع عارضان فلم تلزم علامتهما.

1- الفصل: لقد حظي الفصل بأهمية بالغة لدى النحاة والمفسرين، باعتباره من أبرز القرائن اللفظية التي يرنكز عليها جواز مخالفة الفعل لفاعله من المؤنث الحقيقي. قال الخليل: والفصل أحسن؛ لأنك إذا قلت: جاء اليوم المرأة، أحسن من أن تقول: جاء المرأة. وذكر المبرد أن النحويين يجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف. وعليه قول ابن مالك:

وقد يبيحُ الفصلُ تركَ التاءِ في نحو: أتى القاضي بنتُ الواقفِ.

وتبرز هذه الأهمية أكثر إذا كان الفاعل جمعا صحيحا؛ نحو قوله تعالى: (إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ) الممتحنة: 10 و(إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ) الممتحنة 12. كما يجوز مع الفصل حصول المطابقة؛ نحو قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) النساء: 23 و24. أما المفرد والمثنى فلم تقع فيهما المخالفة إلا في حدود ما ذكرناه من مثال: قال فلانة. ولم ينقل عن النحاة عدا سيبويه أنهم قاسوا عليه، وإن أجازوه، خلافا للمبرد وابن عصفور. وأورد الأنباري قول أحدهم:

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِثْكَ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

أي: غره منكن امرأة واحدة. وقد جازت المخالفة للفصل بالمفعول والجار والمجرور. وأحكام النحاة هنا بشأن الحسن والقبح ذات صبغة معيارية وجمالية؛ لأنها لا تنطبق بالضرورة على معنى الصواب والخطأ. قال الفراء: ذلك قبيح وهو جائز (16). فالمسألة إذاً تتعلق بعموم القياس وخصوصه؛ أي اطراده وشدوذه لا بصوابه وخطأه. وهو ما يفهم من كلام الأنباري في تعليقه على القول السابق بأنه لغة قليلة بعيدة عن القياس. بل إن ابن عصفور ذهب إلى أبعد من ذلك حين اعتبر ما جاء من قولهم: قال فلانة شاذاً لا يقاس عليه. وقد أجاز النحاة المخالفة بدون فاصل في الشعر. ذكر المبرد أنه لو قال في الشعر: قام جاريك لصلح وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاماً. ومن ذلك في التثنية، قول لبيد بن ربيعة:

تَمَنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ

حيث يجوز في الفعل (تمنى) أن يكون ماضياً مثل: تقدّم وتأخّر، أو مضارعاً حذف منه إحدى تاءيه كما في قوله تعالى: (فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) الليل: 14 أي: تتلظى. وقوله: (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَى) عبس: 6 أي: تتصدى. وقوله: (تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ) النساء: 97 أي: تتوفاهم. قال الفراء: إن شئت جعلته على الماضي فلا تضمّر تاء مع تاء مثل: تشابه وإن شئت جعلته على المضارع (تتوفاهم). ومن ذلك قوله (كَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ) محمد: 27 (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ) النحل: 32 (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) آل عمران: 39 يُقْرَأُ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ. ففعل الملائكة وما أشبههم من الجمع يؤنث ويذكر. وقد قرئ: (يَعْرُجُ إِلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ) المعارج: 4 (تَعْرُجُ). وكلُّ صوابٍ. إذ التذكير على المعنى والتأنيث على اللفظ. ونحو: (وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ) الحج: 30 (يُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ) الإسراء: 44.

واعتماداً على علة التعويض التي يعتبر فيها النحاة ما زاد بالفصل عوضاً مما نقص بالحذف من الفعل فإن هناك من الفصل ما إذا وقع بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي كان التذكير فيه لازماً؛ نحو قولهم: ما قام إلا هند. ولا يقال: ما قامت، إلا في ضرورة. فقد جعلت المخالفة في المثال - وهي فرع - ضرورة، مع أن الأصل في الفعل حمله على الفاعل

تأنيثاً وتذكيراً، ومثل ذلك قوله تعالى: (ما دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ) سبأ: 14. فلفظ دابة، صفة مؤنثة قائمة-في تقدير سيوييه-مقام الموصوف، ومعناها يقع للذكر والأنثى العاقل وغير العاقل إلا أن استعمالها في لفظ الواحد يجري على المؤنث، والأصل تأنيث الفعل معها على اللفظ.

ولعل المثال هنا أكثر تجسيدا لمنظور النحاة، بشأن جواز المخالفة بقرينة الفصل. ومثل ذلك قوله تعالى: (فما آمنَ لموسىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ) يونس: 81. فلفظ: ذرية مؤنث، وإن كان المعنى فيه للجنسين أما غير الحقيقي فيجوز فيه الوجهان في الشعر والنثر ومن ذلك قوله تعالى: (فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ) الأحقاف 25. فقد قرأ بعضهم: (لا تُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ) وحمل عليه أيضا قوله: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) يس: 29 بتأنيث (كان). ومنه ما يجيزه بعض النحاة في الكلام ومنه ما لا يجيزونه إلا في الشعر. كقول ذي الرمة:

كَأَنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّخِيرَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعُصْبُ

2- جمع التفسير واسما الجمع والجنس: يتميز هذا الصنف من الكلمات بدرجة كبيرة من حرية المطابقة والمخالفة بحيث تستند إلى دلالاتي الحقيقة في المطابقة والمجاز في المخالفة، من كلا الجنسين، خلافا لما نصّ عليه النحاة في تعميمهم لدلالاتها على المجاز لأن جمعها غير صحيح باعتبار معنى التذكير في الجمع ومعنى التأنيث في الجماعة. كقوله تعالى: (يَسْبُحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) النور: 36 و37. فقد قرئ: يُسَبِّحُ، بالياء مطابقة لمعنى التذكير في: رجال كما قرئ: تَسْبِحُ، بالتاء مخالفة له، لحصول معنى المجاز في تأنيث الجماعة. وكقول الشاعر:

تَقُولُ رِجَالٌ لَا يَضِيرُكَ نَأْيُهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفُوسَ يَضِيرُهَا

بتأنيث الفعل (تقول). وتذكير الفعل (دان) مع لفظ (الخالئق) في قول آخر:

فَدَانَ لَهُ الْخَالِئِقُ ثُمَّ هَبُوا وَدَانَ فِيمَا قَدْ يَدِينُ

وكذلك لفظ: نسوة. فهو موضوع للدلالة على المؤنث حقيقة إلا أن الفعل قد يذكر معه كما في قوله تعالى: (قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) يوسف: 30. وقوله: (لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدِ) الأحزاب: 52. ومثله أيضا تذكير الفعل (غره) في قول الشاعر:

إِنَّ مِنْ غَرَّةِ النَّسَاءِ بَشِيءٌ بَعْدَ هُنْدٍ لَجَاهِلٌ مَعْرُورٌ

وكذلك تذكير الفعل (أنكره) مع لفظ (حلائله) في قول آخر:

صَحَا قَلْبُهُ وَأَقْصَرَ الْيَوْمَ بَاطِلُهُ وَأَنْكَرَهُ مِمَّا اسْتَعَانَ حَلَائِلُهُ

وإذا عدنا إلى لفظ (الرسل) وتتبعناه في القرآن الكريم فإننا نجد بأنه استعمل على التذكير والتأنيث على حد سواء، كقوله تعالى: (فَجَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ) آل عمران 183 و(فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ) آل عمران 184 تذكيراً، وقوله: (وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ) المائدة: 75 و(لَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا) الأنعام 34 و(لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ) الأعراف: 43 تأنيثاً، فجمع التذكير من المذكور يجري في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التذكير من المؤنث.

ومثل ذلك ما ذكره سيبويه في باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة وكان التأنيث هو الغالب عليه كمجوس ويهود ونصارى. نحو قوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ) البقرة: 113. و(ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) البقرة: 120 و(قَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ) المائدة: 18. وبالنظر إلى اختلاف الاعتبار اتسعت العرب في مظاهر جواز المطابقة وجواز المخالفة، وذلك أن نقول: العرب أمة، فيؤنث فعلها، وهي شعب فيذكر الفعل. وكذلك لفظ (الروم) وهو اسم لأمة، نحو: (ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين) الروم: 1-4. فقد جاء الفعل قبله على التأنيث (غلبت) ثم عاد الضمير بعده على جمع التذكير في: هم وغلبهم، وسيغلبون.

كما يحمل اللفظ على التذكير لمعنى الجمع تارة؛ نحو: (وَحُسْرًا لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ) النمل: 17. وعلى التأنيث لمعنى الجماعة تارة أخرى؛ نحو: (إِذْ جَاءَ نَكْمٌ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) الأحزاب: 9. وكذا لفظ (قوم) نحو: (إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ) المائدة: 11 و(قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ) المائدة: 102 و(اتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خَلْقِهِمْ عَجَلًا جَسَدًا) الأعراف: 148 و(كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ) الأنعام: 66 و(جَاءَ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ) هود: 7 و(إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ) القصص: 76. والمخالفة بالتأنيث، نحو قوله تعالى:

(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) الشعراء:105 و(كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا وَقَالُوا الْقَمَرُ 9
و(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِالَّذِينَ) القمر:33. قال المبرد لأنه في التقدير: كذبت جماعة قوم نوح أو
جماعة نوح. وكل ذلك جيد. ومن ذلك ما ذكره الفراء من قول أحدهم:

وَلَيْلٍ تَقُولُ الْقَوْمُ مِنْ ظُلْمَاتِهِ سَوَاءً صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعَوْرُهَا

وقد يحتمل الفعل الوجهين، كما في قوله: (بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ) النساء: 81

3-المجاز: وأما إن كان النوع مجازيا فالغالب في الاستعمال أن يستوي فيه تذكير

الفعل وتأنيته نحو: (قَدَ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) آل عمران:118. وقرئ (قد بدا البغضاء
من أفواههم) ذكر لأن البغضاء مصدر. والمصدر إذا كان مؤنثا جاز تذكير فعله إذا
تقدم، مثل: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) هود:67. و(قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنَ رَبِّكُمْ) الأنعام: 157
وأشبه ذلك، نحو: (أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى) طه:133 و(وَتَغَشَىٰ وَجُوهُهُمْ
النَّارُ) إبراهيم:50 و(تُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ) الرعد:4 وقرئ: يُسْقَىٰ، بالياء. فمن قال بالتاء ذهب إلى
تأنيث الزروع والجنات والنخل. ومن قال بالياء ذهب إلى تذكير النبات؛ أي: ذلك كله يُسْقَى
بماء واحد. ونحو: (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) الرعد:16 وقرأ: (يَسْتَوِي) بالياء
و(وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) هود:94 و(فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ) الأعراف:78.

والواقع أن المخالفة هنا تقع بفواصل وبغير فاصل. والأول أكثر؛ نحو قوله تعالى:

(فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) الأعراف:30 و(وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) البقرة:
48 و(وَيَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ) الممتحنة:4 و(يَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ)
الروم:57 و(لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ) الحديد:15 و(زَيْنٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا) البقرة:212
و(قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) الأنعام:104 و(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) المائدة:4 و(فَأَصَابَهُمْ
سَيِّئَاتٌ مَا عَمِلُوا) النحل:34 و(وجاءهم البيِّنات) آل عمران:86 و(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا
يَمَأُهَا) الحج:37 و(يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ) القصص:57 وقول النابغة الذبياني:

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسْحَمُ دَانَ مَزْنُهُ مُتَصَوِّبٌ

حيث ذكر فعل (الرياح) وهو يستعمل في القرآن الكريم على التأنيث والتذكير للدلالة

على الشدة أو الريح بعينها إذا لم يكن فيها عذاب. وقول كثير عزة:

بَكِينَ فَهَيَّجَنَ اسْتِيَاقِي وَلَوْ عَيِّي وَقَدْ مَرَّ مِنْ عَهْدِ اللَّقَاءِ دُهُورٌ

وإن كان التأنيث، كما ذكر أبو حيان، هو القياس في كل ذلك.

4- التأويل: كما استدلوا أيضا على جواز مخالفة الفعل بالتأنيث لفاعله من جمع

المذكر السالم إذا كان في تأويل المؤنث كالقبيلة، نحو قوله تعالى: (أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) يونس: 90 بتأنيث الفعل (أَمَنْتُ). وقول الشاعر:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

بتأنيث الفعل (تَسْتَبِحْ). وكذلك في الفعل (رَضِيْتُ) من قول آخر:

إِذَا رَضِيْتُ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

ومنه أيضا تأنيث الفعل مع المذكر (العذر) لأنه بمعنى: المعذرة، في قول أحدهم:

فَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَقَيْنِ بَيْنَنَا فَقَدْ عَذَّرْتَنَا فِي صَحَابَتِهِ الْعُذْرُ

5- الإضافة: وكذلك لفظ: كل وبعض، الأصل فيهما التذكير. وقد يحملان على التأنيث

إذا أضيفا إلى مؤنث كما في قوله: (وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ) غافر: 5 (ولو جاءتهم كلُّ آيةٍ) يونس: 97. ومن ذلك قراءة الحسن: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) يوسف: 10؛ لأنه لو قال: تلتقطه السيارة، لجاز وكفى من (بعض). وذكر ابن القيم أنه قد كثر عن العرب تأنيث الفعل إذا أضيف المذكر إلى المؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو به أو منه. وعلى هذا فإنه في الآية ذهب إلى السيارة. ولذلك قرئ: (لَا تَتَفَعَّ نَفْسًا إِيْمَانُهَا) الأنعام: 158 بتأنيث فعل الإيمان لإضافته إلى النفس، وأمثال هذا كثير في القرآن، كالذي في قول الأعشى:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ بِالْدَّمِ

فالصدر مذكر. وإنما أنت لأنه أضيف إلى القناة. وكذا سور المدينة، في قول جرير:

لَمَّا أَتَى خَيْرُ الزُّبَيْرِ تَهْدَمَتْ سَوْرُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وطول الليالي، في قول العجاج:

طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَّيْنِ طَوَّيْنِ وَطَوَّيْنِ عَرْضِي

وقد يحمل الفعل على المضاف أو المضاف إليه تذكيرا وتأنيثا، نحو قوله: (يَوْمَ

يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ) الأنعام: 158. بالياء حملاً على تذكير (بعض). وقرئ: (تَأْتِي) بالياء

حملاً على تأنيث (آيات) أو يحمل على المضاف دون المضاف إليه، نحو قوله تعالى: (وإن

كانَ مَتَقَالَ حَبَّةً مِن خَرَدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا) الأنبياء: 47 ذَكَرَ الفَعْلَ (كَانَ) لِنَتَذَكَّرُ (مَتَقَالَ) ثُمَّ قَالَ: (أَتَيْنَا بِهَا) لِنَتَأْنِيثَ الحَبَّةَ لِأَنَّ المَتَقَالَ مِنَ الحَبَّةِ.

خاتمة: ومن هنا يتضح لنا مدى التوسّع الكبير الذي تنطوي عليه خصائص اللغة العربية والانتشار اللامحدود لمظاهر المطابقة والمخالفة وفقاً لاعتبارات المعنى والمبنى. وهو ما يعبر عن مدى القدرة الهائلة التي تتوفر عليها هذه اللغة في المزوجة بين مقررات النظام، وبين مطالب الاستعمال فيها. وما كانت تلك المخالفات - إن صحّ التعبير - إلا مظهراً من مظاهر العبقرية في التحايل على المبنى في سبيل أداء المعنى. وذلك بتسخير القرائن المتاحة، وتطويع الخصائص اللغوية لخدمة هذا الهدف. وذلك ما عبّر عنه سيبويه بأنه ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وهو في الشعر أكثر من أن يحصى. وذكر السيوطي بأنه إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى كان في اللفظ أولى؛ لأن المعنى أعظم حرمة، إذ اللفظ خدم للمعاني. وهي مقولة تلخص في الواقع بشكل دقيق جوهر العملية اللسانية القائمة أساساً على مبدأ التواصل والإبلاغ فضلاً عما تتصف به العربية من مرونة وطواعية وسلاسة ويسر. ولذا لم نعثر على أي مظهر من مظاهر الاستقرار في نماذج الضوابط النحوية التي بنى عليها النحاة قواعدهم. فلم تسلم مظاهر المطابقة مطلقاً من مزاحمة مظاهر المخالفة لها في جميع أنماط التعبير القرآني وكلام العرب.

الهوامش:

- 1- dictionnaire de linguistique:P230et Le bon Usage de la grammaire -1 Francaise:P175.
- 2- محاضرات في علم اللغة العام:ص150و151 وعلم اللغة العربية:ص14 واللغة والدلالة:ص45.
- 3- ومن ذلك ما جاء في القرآن من قوله تعالى: (فبدت لهما سوءاتهما)طه:131
- 4- Dictionnaire de Linguistique:P230 ET Le Bon Usage de la Grammaire -4 Francaise:P175 .
- 5- اللغة:ص127 والوجيز في قه اللغة :ص348
- 6- حاول المؤلف تحديد ضوابط النوع ثم عدل عن ذلك وأقر بالسماح. المذكر والمؤنث: ص37و49.
- 7- الخصائص3/244 واللمع:ص79 والمسائل المنثورة:ص3 وشرح المفصل5/89.
- 8- وذلك للاعتبارات التي ذكرها جمهور النحاة خلافاً للكوفيين الذين أجازوا تقدم الفاعل.
- 9- عيون الأخبار2/158.
- 10- معاني القرآن (الأخفش)2/507 والخصائص1/26و2/424 والاقتراح للسيوطي:ص68.
- 11- المغني:ص677 وليباب الإعراب:ص229 والإنصاف1/43.
- 12- الخصائص2/411 والكتاب2/36-40 وإعراب القرآن (الزجاج)2/612.
- 13- الكتاب1/40 وأدب الكاتب:ص228 والإنصاف2/758.
- 14- الكتاب2/36-40 والخصائص2/411 والمزهر1/357.
- 15- الخصائص2/411-419 والكتاب2/36.
- 16- الجمل (الخليل)ص276 والكتاب2/36 ومعاني القرآن (الأخفش)1/90 و(الفراء)1/128.